الأنباء
الثلاثاء 2 سبتمبر 2014

عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

حكومة جديدة في تايلند يهيمن عليها الجنرالات

بانكوك ـ وكالات: شكل النظام العسكري الحاكم الذي وصلوا الى السلطة في تايلند على اثر انقلاب، حكومة يهيمن عليها العسكريون، ليحكم بذلك قبضته على الحياة السياسية التي أفرغت من أي حراك احتجاجي.
ويسيطر العسكريون على نحو ثلث أعضاء هذه الحكومة المؤلفة من 32 وزيرا والتي صادق عليها الملك بوميبول بمرسوم، حيث يغلب على التشكلي الوزاري الجديد العسكريين من ذوي الرتب العالية والمتحالفين مع رئيس الفريق العسكري الحاكم الجنرال برايوت شان اوـشا، الذي اصبح رئيسا للوزراء قبل أيام.
وفي مقدمة الحقائب الوزارية التي يشغلها جنرالات: العدل والخارجية والتجارة، كما اصبح الجنرال انوبونغ باوشيندا وزيرا للداخلية، ما يعتبر اشارة الى استمرار النهج المتشدد المتبع لقمع أي معارضة.

انسحاب الجيش الأوكراني من مطار لوغانسك

بوتين: على الأوروبيين «التعقل» قبل فرض عقوبات جديدة
بوروشينكو: التدخل الروسي قلب موازين القوى لصالح الانفصاليين

مسلحون ملثمون موالون لروسيا يتجهزون بأسلحتهم لمواجهة القوات الاوكرانية قرب مطار دونيتسك امس الاول (رويترز)

عواصم ـ وكالات: دعا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الاوروبيين الى التعقل بعدما هددوا موسكو بعقوبات جديدة، بينما هاجم الرئيس الاوكراني بترو بوروشينكو روسيا، متهما اياها بالتدخل المباشر في الحرب في شرق اوكرانيا على نحو سبب انتكاسة العملية العسكرية التي تنفذها كييف هناك.
فقد ألقى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين باللائمة على المسؤولين في كييف لرفضهم الدخول في محادثات سياسية مباشرة مع الانفصاليين.
ونقلت وكالة «ايتار تاس» للانباء عن بوتين أن الانفصاليين يحاولون التصدي للقوات الاوكرانية التي تطبق على مواقعهم، مضيفا أن القوات تستهدف المدنيين.
وقال بوتين «هدف المقاتلين صد هذه القوات المسلحة ومدفعيتها لمنعها من قصف المناطق السكنية».
من جهة اخرى، قال بوتين خلال اجتماع في اقصى الشرق الروسي أمس «آمل في ان يسود التعقل، وان نعمل معا بشكل طبيعي والا نعمد نحن او شركاؤنا الى اذية الآخر». وجاءت دعوة بوتين بعد ان القى التهديد بعقوبات جديدة واستمرار المعارك في اوكرانيا بثقلهما على الاسواق المالية الروسية التي واصلت، بسبب الاتهامات المتزايدة لروسيا بتدخل عسكري في اوكرانيا وخشية اندلاع حرب واسعة النطاق بين البلدين.
وسجل الروبل الروسي في بداية التبادل امس انهيارا قياسيا تاريخيا ليتجاوز سعر الدولار 37,30 روبل، كما تجاوز اليورو من جهته عتبة الـ49 روبل للمرة الاولى منذ بداية مايو الماضي.

الروبل الروسي يسجل تراجعاً جديداً تاريخياً أمام الدولار بسبب أزمة أوكرانيا

ويهدد تراجع العملة الروسية بزيادة التضخم الذي بلغ اساسا اكثر من 7٪ بسبب الازمة الاوكرانية، كما ان ارتفاع الاسعار يرتقب ان يزداد بسبب الحظر الذي فرضته موسكو على غالبية المنتجات الغذائية المستوردة من دول تفرض عليها عقوبات.
وكان الاوروبيون قد امهلوا روسيا اسبوعا، حتى السبت المقبل، لتغيير موقفها فيما تتكشف الاتهامات لها بالتدخل عسكريا في شرق اوكرانيا.
من جانبه، اعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ان بلاده لن تقوم بتدخل عسكري في اوكرانيا، مشددا على ضرورة التباحث في «وقف اطلاق نار فوري وغير مشروط» في المحادثات المقررة في بيلاروس بين ممثلين عن كييف وموسكو.
وصرح لافروف خلال لقاء مع طلاب روس امس«لن يحصل تدخل عسكري، نحن نؤيد فقط تسوية سلمية لهذه الازمة الخطيرة، لهذه المأساة».
في المقابل، قال الرئيس الاوكراني بترو بوروشينكو في كلمه بالاكاديمية العسكرية في كييف أمس ان تدخل روسيا المباشر في الحرب في شرق اوكرانيا ساهم في قلب ميزان القوة في ارض المعركة وكان السبب الرئيسي للانتكاسات الأخيرة.
وأضاف «عدوان علني ومباشر يشن على أوكرانيا من دولة مجاورة غير الوضع في منطقة الصراع جذريا»، لافتا إلى أن القوات المسلحة ستشهد تغيرات في القيادات في أعقاب أحداث الاسبوع الماضي.
ميدانيا، انسحب الجيش الاوكراني امس من مطار لوغانسك معقل الانفصاليين الموالين لروسيا في شرق اوكرانيا وذلك بعد تعرضه لقصف مدفعي من الجيش الروسي، حسبما اعلن متحدث عسكري اوكراني. واعلن المتحدث العسكري اندري ليسنكو ان «العسكريين الاوكرانيين تلقوا الامر بالانسحاب من مطار لوغانسك وبلدة غيورغيفكا» بالقرب من المطار والتي تبعد 18 كلم جنوب لوغانسك.

ستمارس عملها من خارج العاصمة حتى استتباب الأمن

الحكومة الليبية تفقد السيطرة على معظم مؤسسات الدولة في طرابلس

القاهرة ـ وكالات: اعلنت الحكومة الليبية الانتقالية انها فقدت السيطرة على اغلب مقار الوزارات والمؤسسات والهيئات الرسمية والمرافق الحيوية في العاصمة طرابلس وانها تمارس مهامها من خارج العاصمة.
واكدت الحكومة ان المجموعات المسلحة وجهت تهديدات مباشرة لعدد من موظفي الدولة واعتدت عليهم بالضرب واحرقت منازلهم.
وأوضحت الحكومة في بيان نشر على موقعها الالكتروني في وقت متأخر مساء اول من امس «أن أغلب الوزارات والمؤسسات والهيئات بالعاصمة طرابلس باتت خارج سيطرتها»، مشيرة الى أن تشكيلات مسلحة منعت الموظفين من دخول بعض المباني الحكومية.
وتقع كل الوزارات والمؤسسة الوطنية للنفط والبنك المركزي في طرابلس.
وأضاف البيان الحكومي انه «حتى يتم تأمين الدولة ومقارها العامة فإن الحكومة ستعمل من أي مدينة ليبية مع استمرار تواصلها بكل موظفي الدولة والمؤسسات العامة بالعاصمة طرابلس، وستقوم بتسيير الأعمال وما تكلف به إلى حين تكليف حكومة جديدة».
يذكر ان القوات الجديدة التي تسيطر على طرابلس ـ وبعضها له توجهات اسلامية ـ ترفض الاعتراف بمجلس النواب الذي انتقل إلى طبرق ويحظى الليبراليون بتمثيل قوي فيه.
وأعادت القوات التي سيطرت على طرابلس البرلمان السابق الذي يعرف باسم المؤتمر الوطني العام وبه تمثيل قوي للاسلاميين.
وتخشى القوى الغربية والدول المجاورة لليبيا أن تتحول البلاد إلى دولة فاشلة مع افتقار الحكومة لدعم من الجيش أو الشرطة حتى تسيطر على الجماعات المسلحة المتناحرة.
من جهة اخرى، اقتحمت عناصر تابعة لجماعة «فجر ليبيا» المتشددة مبنى السفارة الأميركية الخالي في العاصمة الليبية.
وقالت وزارة الخارجية الأميركية انها اطلعت على التقارير الصحافية الواردة في هذا الشأن وانها تسعى للحصول على المزيد من التفاصيل بخصوص هذا الشأن.
وقال مسؤول بارز في الخارجية الأميركية في بيان له إنه « نعتقد أن مجمع السفارة نفسه لايزال آمنا إلا أننا نواصل مراقبة الوضع على الأرض والذي لايزال غامضا للغاية».
وأشار البيان الصادر مساء اول من امس إلى أن موظفي السفارة تم نقلهم إلى السفارة الأميركية في فاليتا بمالطا. وكانت تقارير سابقة قد ذكرت أنهم انتقلوا إلى تونس.

الجيش: لن نتوانى عن دورنا في «حفظ أمن الدولة»

أنصار المعارضة الباكستانية يقتحمون مقار الحكومة والتلفزيون الرسمي

إسلام آباد ـ وكالات: دخلت الأزمة السياسية في باكستان مرحلة جديدة حاسمة، حيث اجتمع قائد الجيش راحيل شريف مع رئيس الوزراء نواز شريف لتدارس سبل تهدئة الأوضاع الأمنية والحد من حالة الاحتقان السياسي، في حين اقتحم متظاهرون مبنى التلفزيون الرسمي، وحاصر آخرون مقر الحكومة مطالبين باستقالة رئيس الوزراء.
وكان قائد الجيش ـ الذي لا تربطه صلة قرابة برئيس الوزراء ـ قد حث الحكومة وزعماء المعارضة على حل الأزمة بالحوار وحذر من اللجوء للقوة لإنهاء المظاهرات.
وحذر وزير الدفاع خواجة محمد آصف من أن المحتجين الذين اقتحموا مبنى التلفزيون الرسمي وقطعوا الإرسال واحتجزوا الموظفين كرهائن، سيواجهون تهما جنائية بذلك.
وكان قادة الجيش قد عقدوا أمس الأول، اجتماعا في مقر قيادة الجيش في مدينة روالبندي القريبة من إسلام اباد، أصدروا في ختامه بيانا قالوا فيه إنهم «إذ يجددون تأكيدهم على دعمهم للديموقراطية» فإنهم تباحثوا خلال الاجتماع «بكثير من القلق في الأزمة السياسية الراهنة والمنحى العنيف الذي اتخذته».
وأضاف قادة الجيش في بيانهم «لقد تم التأكيد مجددا على أن الوضع يجب أن يحل سياسيا من دون هدر للوقت أو اللجوء إلى العنف»، مؤكدين أن «الجيش سيستمر في أداء دوره المتمثل في حفظ أمن الدولة ولن يتوانى أبدا عن تلبية التطلعات الوطنية».
وقال مسؤول كبير في الحكومة إن النبرة التي اختتم بها البيان توحي باختلاف وجهات النظر في القيادة العليا للجيش، وذلك مع أن البيان قد بدأ بتأييد للحكومة.
وميدانيا، أعلن متظاهرون باكستانيون مناهضون للحكومة، إنهم سيطروا على مقر رئيس الوزراء نواز شريف، وذلك في أعقاب إخراجهم من مكاتب التلفزيون الرسمي، كما اقتحم متظاهرون مبنى يضم وزارات الحكومة في العاصمة إسلام آباد.
واستأنف التلفزيون الرسمي البث بعد أن دخل جنود وقوات أمن إلى المبنى بالعاصمة إسلام آباد عقب اقتحام محتجين له ما أدى لانقطاع البث «مؤقتا».
وكانت لقطات بثتها قناة «جيو» التلفزيونية الخاصة، قد أظهرت أنصار طاهر القادري زعيم حزب الحركة الشعبية، وأحد قادة الاحتجاجات في مبنى التلفزيون، فيما دعا القادري أنصاره إلى الامتثال إلى مطالب الجيش لهم بإخلاء المبنى.
من جانبه، استنكر عمران خان، لاعب الكريكيت السابق الشهير وزعيم حركة العدالة الباكستانية، الهجوم على مكاتب التلفزيون الحكومي، وكتب في تغريدة على حسابه بموقع التواصل الاجتماعي تويتر: «حركة» العدالة الباكستانية لم تهاجم التلفزيون الوطني ونحن نتبرأ تماما من هذا العمل، الذي يضر بقضيتنا، لقد كنا دائما سلميين وغير مسلحين».
وكان مئات المتظاهرين المعارضين للحكومة قد اقتحموا مقر التلفزيون الرسمي امس وأوقفوا الإرسال قبل أن يطردهم الجيش، في تطور جديد للأزمة السياسية التي تزداد تدهورا في البلاد.
وحطم المتظاهرون منشآت المبنى وأزالوا صورا لرئيس الوزراء نواز شريف، وبعد نصف ساعة قام الجيش بإخراج المتظاهرين دون مواجهات من المقر حيث استؤنف البث بشكل طبيعي.

توعدوا بـ «خطوات حاسمة» ما لم تستجب السلطة لمطالبهم

الحوثيون يهددون بالعصيان المدني وينفون نيتهم إسقاط صنعاء عسكرياً

رجال شرطة وجيش يمنيون ينضمون لمظاهرات الحوثيين المطالبة باسقاط الحكومة في صنعاء امس (رويترز)

صنعاء ـ وكالات: نظم انصار الحوثيين مسيرة حاشدة في العاصمة صنعاء امس شلوا خلالها حركة السير في جميع شوارع العاصمة لمدة ساعة، تلبية لدعوة زعيمهم عبد الملك الحوثي بالبدء في تنفيذ مراحل التصعيد الثوري الثالثة والأخيرة والتي تتمثل بالعصيان المدني لإسقاط الحكومة، وفي الوقت ذاته نفى الحوثيون اي نية لديهم لإسقاط صنعاء عسكريا.
وكان الحوثي قد دعا انصاره الى التصعيد وصولا الى العصيان المدني في اطار التحرك الذي اطلقه للمطالبة بإسقاط الحكومة، وذلك بالرغم من الاتصالات السياسية لإبعاد البلاد من حافة الحرب الاهلية، متوعدا بـ«خطوات حاسمة اذا لم يستجب الفاسدون».
وانتقد الحوثي في كلمة لها مساء امس الاول بيان مجلس الامن الذي دعا الحوثيين الى سحب المسلحين من صنعاء ومداخلها، معتبرا انه موقف يدعم الفساد في اليمن.
وقال ان هذا البيان يتماشى مع السياسة الأميركية «التي تدعم الفساد وسياسة الإفقار والتجويع». وأعلن الحوثي البدء في «المرحلة الثالثة» من التحرك الاحتجاجي، داعيا انصاره الى التحرك «في كل خطوة من خطوات المرحلة الثالثة والأخيرة لتصعيدنا الثوري والتي لها خطوات متدرجة كلها تندرج ويمكن أن يندرج معظمها في إطار العصيان المدني».
وفي غضون ذلك، نفى محمد البخيتي القيادي في جماعة أنصار الله (الحوثيين) اي تفكير لديهم «لإسقاط صنعاء عسكريا لأن الوضع في البلاد لا يسمح بذلك».
وأضاف البخيتي في حديث خاص لمراسل وكالة الأناضول أن خياراتهم التصعيدية هي سلمية ومشروعة، وليس لديهم نية لإسقاط العاصمة عسكريا لأن صنعاء لها خصوصيتها وهي لكل اليمنيين، معتبرا أنه في حال «استفراد أي طرف بالقرار السياسي، فهذا يشكل تهديدا ليس فقط لاستقرار اليمن وإنما للوحدة».
ودعا البخيتي الشعب اليمني إلى «إسقاط العملية السياسية في اليمن برمتها، لتكون هناك عملية سياسية نابعة من هذا البلد وتحقق مصالحه وليس من الخارج»، في إشارة على ما يبدو إلى المبادرة الخليجية (التي تنحى بموجبها الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح أواخر 2011 بعد اندلاع ثورة شعبية ضد نظام حكمه).
وقال إنه «عندما تفرض العملية السياسية من الخارج فإنها تخدم مصالح الخارج أكثر من مصالح البلد، وهناك أيضا أطراف في الخارج يسعون لتصفية حساباتهم مع قوى في الداخل، وهذا يحد من الاستقرار في البلد».
وأضاف البخيتي أن «الجيش اليمني منقسم، وفيه ميليشيات تابعة لحزب معين، ولا تخضع للقرار السياسي من رئيس الجمهورية (عبدربه منصور هادي) أو وزير الدفاع (محمد ناصر أحمد)»، دون أن يسمي هذا الحزب.
وحول مطالبة الرئيس اليمني للجماعة بالانسحاب من عمران (شمال)، قال القيادي في جماعة أنصار الله إن «الوضع الآن تغير، وتم تسليم كل مؤسسات الدولة للجهات المعنية، والرئيس زار عمران، وقال إنها أصبحت آمنة وبيد الدولة، ومطالبته الجماعة بتسليم عمران والانسحاب منها هو تناقض مع تصريحاته السابقة».
وأضاف انهم يطالبون «بإسقاط الحكومة وليس إسقاط الرئيس»، معتبرا أن هادي محل إجماع كل القوى السياسية.
وطالب السلطة اليمنية بتحقيق مطالب الحوثيين، مضيفا «لو توصلنا إلى اتفاق، فعلى الثوار أن يظلوا في الساحات وأن يبقوا مستعدين حتى يشكلوا وسيلة ضغط لتنفيذ مثل تلك الاتفاقات».

واشنطن وموسكو تطالبان إسرائيل بالتراجع عن مصادرة أراضٍ بالضفة

واشنطن ـ وكالات: طالبت الولايات المتحدة الأميركية إسرائيل بالتراجع عن قرارها الأخير بمصادرة أراض بالضفة الغربية، معتبرة ذلك أنه يؤثر بالسلب على جهود السلام.
وقال مسؤول بوزارة الخارجية الأميركية ـ في تصريح نقلته صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية
على موقعها الإلكتروني أمس ـ إن الولايات المتحدة ترى أن إعلان إسرائيل مصادرة أراض لاحتمال بناء مستوطنة عليها في الضفة الغربية المحتلة أمر يؤثر «سلبيا» على جهود السلام، ودعا الحكومة الإسرائيلية إلى إلغاء هذا القرار.
وأضاف المسؤول، الذي لم تكشف الصحيفة عن اسمه، بقوله: «أوضحنا منذ فترة طويلة اعتراضنا على استمرار النشاط الاستيطاني. هذا الإعلان مثل كل الإعلانات الأخرى التي تصدرها إسرائيل بشأن الاستيطان، وخطوة التخطيط التي يوافقون عليها أمر سلبي يؤثر على هدف إسرائيل المعلن بالتوصل لحل يقوم على أساس دولتين من خلال التفاوض مع الفلسطينيين»، مشيرا بقوله إلى أن «نحث الحكومة الإسرائيلية على إلغاء هذا القرار».
وفي السياق ذاته، أعربت روسيا عن قلقها إزاء خطط إسرائيل لمصادرة نحو 400 هكتار من الأراضي في الضفة الغربية داعية تل أبيب إلى إعادة النظر فيها.
وأكدت وزارة الخارجية الروسية في بيان لها أن «مثل هذه الأعمال الأحادية الجانب في حال تنفيذها ستلحق ضررا كبيرا بآفاق التسوية الفلسطينية ـ الإسرائيلية القائمة على مبدأ ترسيم حدود الدولة الفلسطينية المقبلة في إطار حدود عام 1967 بما فيه من تبادل للأراضي متفق عليه».
وأضاف البيان «تثير قلقا أنباء مفادها بأن هذه الخطوة الإسرائيلية تتخذ كانتقام على خطف ومقتل 3 مراهقين إسرائيليين في منطقة مدينة الخليل في يونيو عام 2014».
ودعت موسكو السلطات الإسرائيلية إلى إعادة النظر في هذه الخطط، مشيرة إلى ضرورة اتخاذ مبادرات حسن النية من كلا الجانبين تكون قادرة على الحد من التوتر وخلق ظروف لاستئناف مفاوضات السلام حول جميع نواحي الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية على الأساس القانوني القائم.
من جهة أخرى، شدد وزير المالية الإسرائيلي يائير لابيد على ضرورة نزع سلاح حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، داعيا الحكومة الإسرائيلية إلى دعم السلطة الفلسطينية، وأن تعمل على عقد قمة دولية حول غزة.
وقال لابيد ـ في تصريح نقلته صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية على موقعها الإلكتروني أمس «حققنا إنجازات عسكرية كبيرة في غزة ونعمل حاليا على الانتقال إلى الصعيد الديبلوماسي»، مضيفا أن «وقف إطلاق النار يعد فقط بداية لمرحلة قادمة، حيث إن تجريد قطاع غزة من السلاح هو المعيار الوحيد الذي سيتحقق بموجبه هدوء طويل المدى».
وطالب الوزير الإسرائيلي بمنح السلطة الفلسطينية مزيدا من الصلاحيات بغية أن يساهم ذلك في تسهيل استئناف محادثات السلام بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني.